

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار  
الحكم بإسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية  
عبدالله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد بادي الجراح

وعضوية القضاة السادة

غازي عازر ، د. محمود الرشدان ، حسن حبوب ، محمد طلال الحمصي

التمييز الاول :

/وكيله المحامي

المميز

المميز ضده : الحق العام

التمييز الثاني :

المميز : مساعد رئيس النيابة العامة

المميز ضده :

قدم في هذه القضية تمييزان الاول بتاريخ ٢٠٠٣/٤/٦ والثاني بتاريخ ٢٠٠٥/٤/١١  
وذلك للطعن في الحكم الصادر عن محكمة الجنايات الكبرى في القضية رقم ٢٠٠٤/٥٢٣  
تاريخ ٢٠٠٥/٣/٢٤ القاضي بما يلي :

١- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائية اعلان براءة المتهم  
من جنابة التدخل بمواقعة انثى اكلت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة  
عشرة من عمرها وفق ما عدلت للمتهم مكرره مرتين ومن جنابة التدخل بهتك  
العرض المسندة اليه .

٢- عملاً باحكام المادة ٢٣٦ / ٢ من الاصول الجزائية عدم مسؤولية المتهم  
من جنابة هتك العرض المسندة اليه .

٣- عملاً باحكام المادة (٢/٢٣٦) من الاصول الجزائية تجريم المتهم  
بجنابة واقعة انثى اكلت الخامسة عشرة ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها  
طبقاً للمادة ٢٩٤ عقوبات مكررة مرتين وفق ما عدلت .

وعطفاً على قرار التجريم ونظراً لاسقاط الحق الشخصي واعتباره ذلك من الأسباب المخففة التقديرية وعملاً بالمادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحقه لتصبح وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة سنتين ونصف والرسوم محسوبة له مدة التوقيف .

وتتلخص أسباب التمييز الأول بما يلي :

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها .
- ٢- أخطأت المحكمة بعدم الأخذ بأقوال المجني عليها من حيث النتيجة والتأويل على أقوالها .
- ٣- جاء قرار محكمة الجنايات غير مبرر أو معلل .
- ٤- لدى المميز بينات ودفع حرم من تقديمها في جلسات المحكمة والسبب انه لا يعرف ما معنى كلمة بينات .
- ٥- أخطأت المحكمة بعدم السماح له بتقديم الافادة الدفاعية لديه أمام المحكمة ولم تسمح له بتقديم افادته الدفاعية وشهود الدفاع حيث لديه شهود دفاع على هذه الواقعة بالكامل .
- ٦- أخطأت المحكمة بالنتيجة من حيث الأخذ بهتك العرض واعتباره برضاها علماً أنها تمت الاغتصاب برضى المجني عليها دون اكراه أو ضغط وانها لم تقاومه وكانت على اتفاق مسبق مع المتهم الثاني في هذه القضية .
- ٧- أخطأت المحكمة في تطبيق القانون على الواقع من حيث الأفعال المادية التي قام بها من حيث ورود تقرير لطبيب شرعي على المجني عليها الذي وارد في ملف هذه القضية .
- ٨- لم يتمكن المميز من تقديم أي دفع وبيانات تدحض بينات النيابة ولديه الآن شهود وبيانات تفيد ذلك .
- ٩- لهذه الأسباب ولأي أسباب أخرى يلتمس المميز رحمة المحكمة حيث جاءت العقوبة شديدة في حقه .
- ١٠- حيث أن المميز شاباً في مقتبل العمر وليس لديه أي قيود ولم يرتكب اية مخالفات طيلة فترة حياته ومعيلاً لأسرة كبيرة .

لهذه الأسباب يطلب وكيل المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

وتتلخص أسباب التمييز الثاني بما يلي :

- ١- أخطأت المحكمة بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن الأفعال التي قارفتها المميز ضده والتي تمثلت بقيامه باصطحاب المجني عليها والمتهم إلى منزل شقيقته في منطقة اسكان الامير هاشم مع علمه بعدم وجود شقيقته في المنزل وتركهما في احدى غرف المنزل وابقاء مفاتيح المنزل مع المتهم نورس ومغادرة المميز ضده للمنزل ومن ثم عودته بعد فترة من الزمن كل ذلك ليسهل للمتهم موقعة المجني عليها وهو ما حصل فعلاً حيث اقدم المتهم على موقعة المجني عليها وهتك عرضها هذه الأفعال انما تشكل تدخلاً بالمعنى المقصود بالمادة ٨٠/٢/ عقوبات .
  - ٢- القرار المميز يشوبه عيب القصور في التعليل والتسبيب إذ لم تقم المحكمة بوزن بينة النيابة العامة وزناً دقيقاً وسليماً إذ اغفلت المحكمة في قرارها الرسائل الثلاثة التي ارسلتها المجني عليها للمميز ضده والتي تم ضبطها بحوزة المميز ضده (المبرز ن/١) والتي فحواها قيام علاقه غرامية بينهما .
- لهذه الأسباب يلتمس المميز قبول التمييز شكلاً ونقض القرار المميز موضوعاً .

بتاريخ ٢٠٠٥/٥/٩ قدم مساعد رئيس النيابة العامة مطالعة خطيه طلب في نهايتها قبول التمييز شكلاً ورد التمييز موضوعاً .

### القرار

بعد التدقيق والمداولة نجد أن الوقائع التي توصلت محكمة الجنايات الكبرى بنتيجة وزن الأدلة وتقدير البيانات في القضية تتلخص بأنه بتاريخ ٢٠٠٤/٢/١٥ وبحدود الساعة العاشرة صباحاً التقت المجني عليها البالغة من العمر (١٦) سنة بالمتهمين كونه يوجد علاقة غرامية بينها وبين المتهم وتوجها إلى منزل شقيقة المتهم باسكان الامير هاشم وعند وصولهما دخلت المجني عليها فدوى مع المتهم إلى داخل المنزل بينما ذهب المتهم في حال سبيله ، وبعد دخولهما ذهبا إلى غرفة النوم واخذ المتهم يقوم بالتحسيس على صدرها وبعدها قام كل منهما بشلح ملايسه كاملة وقام بادخال قضيه المنتصب في فرجها ، شعرت بألم واخذت بالصراخ عندها نهض عنها المتهم ، وبعد قامت برفع رجليها وقام

بادخال قضيبه المنتصب داخل فرجها مرة اخرى الا أنها اخذت تتألم وتصرخ عندها تركها المتهم وطلب منها أن تنام على بطنها وبعد أن نامت على بطنها قام بوضع قضيبه المنتصب في مؤخرتها الا أن المتهم لم يستمى ولا مرة ، عندها دق جرس الباب فقام كل منهما بارتداء ملابسه حيث أن المتهم قد حضر وغادرت المجني عليها المنزل مع المتهم الذي قام بتوصيلها إلى منزل صديقتها وبعدها ذهبت إلى منزل جدتها ونامت عندهم تلك الليلة وفي اليوم التالي حضرت والدتها واخبرتها المجني عليها بما حصل معها وبعدها قدمت الشكوى وبعد إجراء التحقيقات تمت الملاحقة وبفحص المجني عليها من قبل الطبيب الشرعي تبين بان غشاء البكارة سليم ذو فتحة واسعة ولا يسمح بالايلاج بشكل جزئي دون أن يتمزق ولا يسمح بالايلاج كاملاً دون أن يتمزق .

وعن السببين الاول والثالث من أسباب التمييز المقدم من ومفادها أن المحكمة اخطأت بالنتيجة التي توصلت إليها وجاء قرارها غير مبرر نجد أن ما ورد بهذين السببين هو كلام عام لا يستند إلى طعن محدد مما يقتضي الالتفات عنهما وردهما .

وعن السبب الثاني وفيه ينعي المميز على المحكمة من حيث عدم الاخذ بأقوال المجني عليها من حيث النتيجة .

أن الطعن على هذا الوجه يخالف الواقع فالمحكمة أخذت بأقوال المجني عليها وقنعت بها واعتمدها في إصدار حكمها المميز . ولذا فان هذا السبب واجب الرد .

وعن الأسباب الرابع والخامس والثامن وحاصلها أن لدى المميز بينات ودفوع حرمته المحكمة من تقديمها .

أن الطعن على هذا الوجه غير وارد لان المميز ذكر في جلسة ٢٠٠٥/٣/٢٠ بانه لا يرغب بتقديم بيعة دفاعيه ولذا فان هذه الأسباب مستوجبة للرد .

وعن السببين السادس والسابع المنصبان على تخطئة المحكمه في تطبيق القانون على الافعال التي قام بها المميز .

أن الطعن على هذا الوجه لا يقوم على اساس قانوني سليم ذلك أن محكمة الجنايات الكبرى طبقت القانون على الوقائع التي خلصت إليها تطبيقاً سليماً والمتمثلة بان ما قام به المميز من افعال مادية بتاريخ الحادث تجاه المجني عليها البالغة من العمر ست

عشر عاماً وهي اقدامه على وضع قضيبه المنتصب داخل فرجها مرتين عندما اخذها إلى منزل شقيقة المتهم بعد أن شلح كل منهما ملابسها وكان ذلك برضاها ودون اكرامه وان غشاء بكارة المجني عليها من النوع اللحمي ذو فتحة واسعة ويسمح بالايلاج الجزئي دون أن يتمزق واستقر الفقه القضائي أن مجرد ادخال حشفة القضيب في الفرج يعتبر واقعة ، وان هذه الافعال تشكل جناية واقعة انثى اكملت الخامسة عشر من عمرها ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها طبقاً للمادة (٢٩٤) عقوبات مكررة مرتين ولا يشكل جناية الاغتصاب طبقاً للمادة (١/٢٩٢) عقوبات مكررة مرتين وعدلت وصف التهمة المسندة للمميز من جناية الاغتصاب طبقاً للمادة (١/٢٩٢) مكررة مرتين إلى جناية واقعة انثى اكملت الخامسة عشر من عمرها ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها طبقاً للمادة (١/٢٩٤) مكررة مرتين .

ولذا فإن هذين السببين مستوجبان للرد .

وعن السببين التاسع والعاشر وفيهما يلتمس المميز رحمة المحكمة ، لان العقوبة شديدة وليس لديه قيود .

أن ما ورد بهذين السببين لا يشكل سبباً للنقض من الأسباب المحددة في المادة ٢٧٤ من قانون اصول المحاكمات الجزائية فنقرر ردهما .

وعن سببي التمييز المقدم من مساعد رئيس النيابة العامة وفيهما ينعي المميز على محكمة الجنايات الكبرى خطأها بالنتيجة التي توصلت إليها إذ أن الافعال التي قارفها المميز ضده تشكل جناية التدخل في واقعة انثى اكملت الخامسة عشر ولم تكمل الثامنة عشر وان القرار مشوب بعيب القصور في التعليل .

أن الوقائع التي توصلت إليها محكمة الجنايات الكبرى بنتيجة وزن الادلة وتقدير البيانات عملاً بالمادة (١٤٧) من قانون اصول المحاكمات الجزائية وهي مرافقة المتهم والمجني عليها إلى منزل شقيقته في اسكان الامير هاشم ومغادرته للمكان دون أن يقوم بأي تصرف تجاه المجني عليه ودون أن يساهم أو يساعد المتهم على ارتكاب فعله وهو ما اكدته باقوالها لدى المحكمة .

وحيث أن ما قام به المميز ضده من افعال لا تشكل جناية التدخل في واقعة انثى اكملت الخامسة عشر ولم تكمل الثامنة عشر من عمرها .

وحيث أن محكمة الجنايات توصلت إلى هذه النتيجة فيكون قرارها واقعاً في محله  
واسباب التمييز لا ترد عليه .

لذا نقرر رد التمييزين وتأييد الحكم المميز .

قراراً صدر بتاريخ ١ جمادى الاولى سنة ١٤٢٦ هـ الموافق ٢٠٠٥/٦/٨

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق

اض